الأمم المتحدة

A/AC.278/2015/2

الجمعية العامة

Distr.: General
29 July 2015
Arabic
Original: English

الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة
دورة العمل السادسة
نيويورك، ١٤-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥

تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة

المقرر: ألان كوردينا (مالطة)

أولا - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

١ - عقد الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة الذي أنشأته الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٦٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، من أجل تعزيز حقوق الإنسان لكبار السن، دورة عمله السادسة في مقر الأمم المتحدة من ١٤ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥. وعقد الفريق العامل ست جلسات.

٢ - وافتتح الدورة رئيس الفريق العامل ماتيو إستريمي (الأرجنتين).

باء - الحضور

٣ - حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وحضرها أيضا ممثلون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومراقبون عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. يمكن الاطلاع على قائمة بأسماء المشاركين في الوثيقة A/AC.278/2015/INF/1 (وأيضا في الموقع الشبكي http://social.un.org/ageing-working-group/sixthsession.shtml).

110815 070815 15-12872 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٤ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ١٤ تموز/يوليه، انتخب الفريق العامل، بالتزكية، ألان كوردينا (مالطة) نائبا للرئيس لملء الشاغر الذي نشأ جراء استقالة إياكوفوس إياكوفيديس (اليونان).

٥ - وفي الجلسة نفسها، وافق الفريق العامل على تعيين نائب الرئيس (مالطة) مقررا لدورة عمله السادسة.

دال - جدول الأعمال وتنظيم العمل

٦ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ١٤ تموز/يوليه، أقر الفريق العامل جدول أعماله المؤقت بصيغته الواردة في الوثيقة A/AC.278/2015/1. وكان جدول الأعمال كما يلي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ - مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة.

٤ - الإطار الدولي القائم الخاص بحقوق الإنسان لكبار السن وتحديد الثغرات الموجودة على المستوى الدولي.

٥ - مسائل أخرى.

٦ - جدول الأعمال المؤقت لدورة العمل السابعة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة.

٧ - اعتماد التقرير.

٧ - وفي الجلسة نفسها، أقر الفريق العامل تنظيم الأعمال المقترح لدورة عمله السادسة بصيغته الواردة في ورقة غير رسمية أُعدت بالإنكليزية فقط.

هاء - مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة

٨ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، قرر الفريق العامل الموافقة على مشاركة المنظمات غير الحكومية التالية الـ ١٢ في أعماله:

الحقوق في الرعاية Care Rights (جمهورية كوريا)

مركز دراسات الشيخوخة Centre for Gerontological Studies (الهند)

مؤسسة ديف أوموكارو Dave Omokaro Foundation (نيجيريا)

الاتحاد الإيبيري – الأمريكي لجمعيات كبار السن Federación Iberoamericana de Asociaciones de Personas Adultas Mayores (FIAPAM) (إسبانيا)

مؤسسة نابارو بيولا Fundación Navarro Viola (الأرجنتين)

مؤسسة منح فرصة للمسنين Fundación Oportunidad Mayor (شيلي)

مؤسسة خدمة الخلاص العالمي Global Salvation Ministry Foundation (غانا)

رابطة مساعدة المسنين في كينيا HelpAge Kenya (كينيا)

مؤسسة سالدارياغا كونتشا Saldarriaga Concha Foundation (كولومبيا)

مركز SEG لدعم المجتمع المدني (أرمينيا)

منظمة المتقاعدين في تركيا (تركيا)

جمعية فييت نام لكبار السن (فييت نام)

٩ - وفي الجلسة نفسها، شرع الفريق العامل، وفقا للفقرة ج '٢' من المقرَّر المعنون ''طرائق مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة'' الوارد في الفرع واو من الوثيقة A/AC.278/2011/2، في النظر في طلب المنظمة غير الحكومية ''جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي'' التي وردت رسالة اعتراض عليها من إحدى الدول الأعضاء.

١٠ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ممثلا إسرائيل والإمارات العربية المتحدة (باسم المجموعة العربية) ببيانين.

١١ - واقترح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، وفقا للمادة ١١٦ من النظام الداخلي للجمعية العامة، إرجاء النظر في الطلب حتى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥.

١٢ - وأدلى ممثلا إسرائيل وكندا ببيانين تأييدا للاقتراح؛ وأدلى ممثلا الكويت ومصر ببيانين ضد الاقتراح.

١٣ - وفي الجلسة الأولى أيضا، رفض الفريق العامل اقتراح إرجاء المناقشة بتصويتٍ مسجل بأغلبية ٣١ صوتا مقابل ٦ أصوات وامتناع ٥٤ عضوا عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

إسرائيل، جمهورية أفريقيا الوسطى، سنغافورة، غواتيمالا، كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

الأرجنتين، الأردن، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البحرين، البرازيل، بنغلاديش، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، تركيا، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، زمبابوي، شيلي، عمان، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، قطر، كوبا، كوستاريكا، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، موريشيوس، ناميبيا ونيكاراغوا.

الممتنعون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، أفغانستان، ألمانيا، أوروغواي، أوغندا، أيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بولندا، توغو، جامايكا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية[(١)]، الدانمرك، رومانيا، السلفادور، سلوفينيا، السويد، سويسرا، صربيا، الصين، غانا، غينيا الاستوائية، فرنسا، الفلبين، فنلندا، قبرص، كازاخستان، كولومبيا، كينيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، النمسا، نيبال، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان واليونان.

١٤ - وفي الجلسة نفسها، وافق الفريق العامل عندئذ على مشاركة المنظمة غير الحكومية ''جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي'' في أعماله بتصويت مسجل بأغلبية ٧٣ صوتا مقابل صوتين وامتناع ١٦ عضوا عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي[(٢)]:

(١) أشار وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاحقا إلى أنه كان يعتزم التصويت ضد الاقتراح.

(٢) أشار وفد الجمهورية العربية السورية لاحقا إلى أنه كان يعتزم التصويت لصالح الاقتراح.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرازيل، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بولندا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، تركيا، تونس، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، رومانيا، زمبابوي، السلفادور، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، الصين، العراق، عمان، غواتيمالا، فرنسا، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فنلندا، قبرص، قطر، كوبا، كوستاريكا، الكويت، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، ناميبيا، النمسا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان واليونان.

المعارضون:

إسرائيل وكندا.

الممتنعون:

أستراليا، أوغندا، بنما، توغو، جامايكا، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، سنغافورة، غانا، غينيا الاستوائية، كازاخستان، كولومبيا، كينيا، موزامبيق والولايات المتحدة الأمريكية.

١٥ – وبعد التصويت، أدلى ممثل سنغافورة ببيان تعليلا للتصويت.

واو – الوثائق

١٦ – وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤٦/٦٩، دعا الرئيس (الأرجنتين) الدولَ الأعضاء، في رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠١٥، إلى الإسهام في أعمال الفريق العامل عن طريق ”عرض مقترحات ملموسة وتدابير عملية وممارسات فضلى ودروس مستفادة تسهم في تدعيم وحماية حقوق وكرامة كبار السن“. وترد إسهامات الدول الأعضاء على الرابط التالي: http://social.un.org/ageing-working-group/sixtsession-proposals.shtml.

١٧ - ويمكن الاطلاع على قائمة الوثائق المعروضة على الفريق العامل في دورة عمله السادسة على الرابط http://social.un.org/ageing-working-group/sixthsession.shtml.

ثانيا - الإطار الدولي القائم الخاص بحقوق الإنسان لكبار السن وتحديد الثغرات على المستوى الدولي

١٨ - نظر الفريق العامل في البند ٤ من جدول الأعمال في جلساته الأولى إلى السادسة، المعقودة من ١٤ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥. وأجرى مناقشة عامة بشأن هذا البند في جلساته الأولى والرابعة والسادسة، المعقودة في ١٤ و ١٥ و ١٦ تموز/يوليه.

١٩ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ١٤ تموز/يوليه، استمع الفريق العامل إلى بيانات أدلى بها ممثلو الاتحاد الأوروبي وكندا والبرازيل والولايات المتحدة وكولومبيا والفلبين وسلوفينيا والهند وشيلي وقطر واليابان وإيطاليا وإندونيسيا وأوروغواي وبيرو وكوستاريكا.

٢٠ - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ١٥ تموز/يوليه، استمع الفريق العامل إلى بيانات أدلى بها ممثلو غانا وغينيا الاستوائية وكوبا والسلفادور وبنما والأرجنتين وأستراليا وتركيا والمكسيك وسويسرا وبنغلاديش وجنوب أفريقيا وفييت نام وكينيا ومصر وماليزيا والصين وإسرائيل وباراغواي والنمسا والجمهورية الدومينيكية.

٢١ - وفي الجلسة السادسة، المعقودة في ١٦ تموز/يوليه، استمع الفريق العامل إلى بيانات أدلى بها ممثلو المغرب ونيبال والدانمرك، وكذلك المراقب عن الكرسي الرسولي.

٢٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل منظمة العمل الدولية ببيان.

حلقة نقاش حول ”آخر المستجدات السياساتية والمبادرات المتعلقة بحقوق الإنسان لكبار السن“

٢٣ - في الجلسة الثانية، المعقودة في ١٤ تموز/يوليه، عقد الفريق العامل حلقة نقاش حول موضوع ”آخر المستجدات السياساتية والمبادرات المتعلقة بحقوق الإنسان لكبار السن“، أدارها نائب الرئيس ألان كوردينا (مالطة). وقدم عرضا كلٌ من المشاركين في الحلقة التالية أسماؤهم: تايني بافل، زميلة ماري كوري للأبحاث في جامعة مانشستر؛ وإدوارد غيرلوك، عضو مؤسس في تحالف الخدمات من أجل كبار السن Coalition of Services for the Elderly، الفلبين؛ وماركوس سكينر، مدير السياسات الإنسانية في الرابطة الدولية لمساعدة المسنين HelpAge International، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وريموند

جيسورون، نائب رئيس رابطة المسنين والمتقاعدين، سانت مارتن؛ ومارفن فورموسا، مدير المعهد الدولي للشيخوخة، مالطة؛ وأدريانا روفيرا، مديرة المعهد الوطني للمسنين، أوروغواي.

٢٤ - ثم عقد الفريق العامل جلسة تحاور رد خلالها المشاركون في حلقة النقاش على ما أدلى به من تعليقات وطرحه من أسئلة ممثلو كوستاريكا وسنغافورة والاتحاد الأوروبي والجمهورية الدومينيكية والسويد والسلفادور وبنما. وأدلى ببيان أيضا ممثل منبر أوروبا للشيخوخة Age Platform Europe، وهي منظمة غير حكومية.

حلقة نقاش حول ''آخر المستجدات التشريعية والقانونية والتحديات في مجال حقوق الإنسان لكبار السن''

٢٥ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ١٥ تموز/يوليه، عقد الفريق العامل حلقة نقاش حول موضوع ''آخر المستجدات التشريعية والقانونية والتحديات في مجال حقوق الإنسان لكبار السن''، أدارها الرئيس. وقدم عرضا كلٌ من المشاركين في الحلقة التالية أسماؤهم: إسرائيل دورون، رئيس قسم علم الشيخوخة في جامعة حيفا (إسرائيل)؛ ساندرا هوينكوان، أخصائية بالمركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لشعبة السكان في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ يوهان لودفيك شتريدوم، رئيس الرعاية الاجتماعية في الاتحاد الأفريقي؛ إيفان شانيس، رئيس الفريق العامل المعني بحماية حقوق الإنسان لكبار السن بمنظمة الدول الأمريكية؛ ويوهان تن غوزندام، مستشار بمديرية المساواة في المفوضية الأوروبية.

٢٦ - ثم عقد الفريق العامل جلسة تحاور رد خلالها المشاركون في حلقة النقاش على ما أدلى به من تعليقات وطرحه من أسئلة ممثلو الأرجنتين والاتحاد الأوروبي والسويد وجمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: مؤسسة ديف أوموكارو ومنبر أوروبا للشيخوخة ورابطة مساعدة المسنين في كينيا.

جلسة تحاور بشأن ''متابعة القرار ١٤٦/٦٩: المقترحات والتدابير، وأفضل الممارسات والعبر المستخلصة التي ستسهم في تعزيز حقوق كبار السن وكرامتهم وحمايتهما''

٢٧ - في الجلسة الرابعة، المعقودة في ١٥ تموز/يوليه، عقد الفريق العامل حلقة نقاش حول موضوع ''متابعة القرار ١٤٦/٦٩: المقترحات والتدابير، وأفضل الممارسات والعبر المستخلصة التي ستسهم في تعزيز حقوق كبار السن وكرامتهم وحمايتها''، أدارها نائب الرئيس ماتاي مارن (سلوفينيا).

٢٨ - وعقد الفريق العامل جلسة تحاور شاركت فيها الوفود التالية: الأرجنتين والبرازيل وبنما والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا والسلفادور وسلوفينيا وسويسرا وشيلي وكندا وكوستاريكا والنيجر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة رعاية المسنين البريطانية والرابطة الوطنية للمراكز القانونية المجتمعية، أستراليا، والرابطة الدولية لمساعدة المسنين.

حلقة نقاش حول ''كبار السن وحقوق الإنسان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥''

٢٩ - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ١٦ تموز/يوليه، عقد الفريق العامل حلقة نقاش حول ''كبار السن وحقوق الإنسان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥''، أدارتها نائبة الرئيس الدانة محمد عبد الله حسن الملا (قطر). وقدم عرضا كلٌ من المشاركين في الحلقة التالية أسماؤهم: غريس سانيكو ستيفا، موظفة لشؤون حقوق الإنسان في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، جنيف (عن طريق التداول بالفيديو)؛ فرانشيسكا بيروكي، رئيسة فرع الخدمات الإحصائية في شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة؛ أصغر زايدي، أستاذ السياسة الاجتماعية الدولية في جامعة ساوثهامبتون، المملكة المتحدة.

٣٠ - ثم عقد الفريق العامل جلسة تحاور رد خلالها المشاركون في حلقة النقاش على ما أدلى به من تعليقات وطرحه من أسئلة ممثلو الاتحاد الأوروبي والسويد والسلفادور والبرازيل والولايات المتحدة وكوستاريكا. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: الرابطة الدولية لطب الشيخوخة وعلم الشيخوخة؛ ورابطة المتقاعدين الأمريكية AARP؛ وغراي بانترز؛ ومركز دراسات الشيخوخة؛ والمركز الدولي لدراسات طول العمر International Longevity Centre، أستراليا.

عرض مقدم من الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان

٣١ - في الجلسة الخامسة، المعقودة في ١٥ تموز/يوليه، استمع الفريق العامل إلى عرض قدمته الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان روزا كورنفلد ماتي.

٣٢ - وفي الجلسة ذاتها، ردت الخبيرة المستقلة على ما أدلى به من تعليقات وطرحه من أسئلة ممثلو كوستاريكا والاتحاد الأوروبي وأوروغواي وسنغافورة والأرجنتين والبرازيل، فضلا عن ممثل رابطة مساعدة المسنين الدولية HelpAge International، وهي منظمة غير حكومية.

ثالثا – مسائل أخرى

جلسة تحاور مع المجتمع المدني

٣٣ – نظر الفريق العامل في البند ٥ من جدول الأعمال خلال جلسته السادسة، المعقودة في ١٦ تموز/يوليه، وعقد جلسة تحاور مع ممثلين عن المجتمع المدني. وأدلى ببيانات ممثلو الأرجنتين، فضلا عن ممثلي المنظمات غير الحكومية التالية: الرابطة الوطنية للخدمة العامة من أجل الدفاع عن حقوق كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة Associação Nacional do Ministério Público de Defesa dos Direitos dos Idosos e Pessoas com Deficiência؛ رابطة كوستاريكا لعلم الشيخوخة Asociación Gerontológica Costarricense؛ غراي بانترز؛ رابطة مساعدة المسنين الدولية؛ مركز اليابان لدعم الأنشطة والبحوث المتعلقة بكبار السن؛ التحالف العالمي للمركز الدولي لطول العمر؛ رابطة زامبيا للمسنين؛ وجمعية فييت نام لكبار السن؛ والرابطة الدولية لتوفير السكن والخدمات للمسنين؛ والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة كبار السن؛ والمركز الدولي لدراسات طول العمر، أستراليا.

مناقشة بشأن سبل المضي قدما

٣٤ – في الجلسة نفسها، أجرى الفريق العامل مناقشة بشأن سبل المضي قدما أدلى خلالها ببيانات ممثلو كوستاريكا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجنوب أفريقيا وكندا والأرجنتين وسويسرا وبنما واليابان.

رابعا – موجز الرئيس بشأن النقاط الرئيسية للمناقشات

٣٥ – في الجلسة الأولى، المعقودة في ١٤ تموز/يوليه، وافق الفريق العامل على إدراج الموجز الذي يعده الرئيس بشأن النقاط الرئيسية للمناقشات في تقرير الدورة. وفي ما يلي الموجز الذي أعده الرئيس:

موجز الرئيس بشأن النقاط الرئيسية للمناقشات التي أجريت في الدورة السادسة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة المنشأ من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن

أتاحت لنا الدورة السادسة للفريق العامل مواصلة تعميق معرفتنا بالمسائل التي عملنا بشأنها في الدورات السابقة.

شددت الوفود خلال المناقشة العامة وتبادل الآراء أثناء جلسات التحاور على أهمية التي تتسم بها بالنسبة إلى الأمم المتحدة مواصلة التصدي للقضايا المتصلة بحماية حقوق الإنسان لكبار السن. وفي هذا السياق، أعيدَ تأكيد أهمية ولاية الفريق العامل.

وعلى غرار السنوات السابقة، شددت بعض الوفود على أنه يمكن زيادة حماية حقوق الإنسان لكبار السن من خلال تحسين وزيادة كفاءة تطبيق الصكوك والآليات القائمة بما فيها خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢.

بيد أن عددا من الوفود ومنظمات المجتمع المدني والعديد من المشاركين في حلقات النقاش أكد أن الهدف من زيادة الحماية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال صك قانوني دولي محدد يشمل حقوق الإنسان الخاصة بكبار السن.

ورغم هذه الاختلافات، برزت بعض المواقف المشتركة الهامة بين جميع المشاركين هي التالية:

(أ) إن كبار السن، نتيجةً للزيادة في متوسط العمر المتوقع لسكان العالم وشيوختهم، يشكلون عناصر فاعلة رئيسية في مجتمعاتنا من وجهات النظر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويتطلب هذا الواقع تغييراً في النموذج: فلا ينبغي اعتبار كبار السن عناصر سلبية تتلقى مساعدة من الدولة، بل عناصر فاعلة ينبغي أن تكون قادرة على أن تمارس حقوق الإنسان الخاصة بها ممارسة تامة وأن تطالب بأن تُحترم حقوقها تلك؛

(ب) الآليات القائمة المصمَّمة لضمان الممارسة التامة للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكبار السن مشوبة بالعيوب، إما بسبب أوجه القصور في تطبيقها، كما ترى بعض الدول، وإما بسبب وجود ثغرة معيارية على الصعيد الدولي يجب سدها باعتماد صك عالمي ملزم قانوناً يتصدى لقضايا من قبيل إساءة معاملة كبار السن وإقصائهم ووصمهم والتمييز ضدهم، ويلبي احتياجاتهم الأساسية.

وهذا هو السبب الذي يجعل ولاية الفريق العامل هامة وذات جدوى بشكل خاص لأنه يوفر الآلية الحكومية الدولية الوحيدة المنشأة ضمن إطار الأمم المتحدة لمناقشة أفضل سبيل لزيادة حماية حقوق الإنسان لكبار السن.

وفي هذه المرحلة، أعتقد أن من المهم بالنسبة إلينا أن نذكِّر مرة أخرى بالولاية التي أناطتها الجمعية العامة بالفريق العامل.

ووفقا للقرار ١٨٢/٦٥، ينبغي للفريق العامل أن يكرّس جهوده لتعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن عن طريق النظر في الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان لكبار السن

وتحديد الثغرات المحتملة وأفضل الطرق لسدها، بسبل منها النظر، عند الاقتضاء، في قابلية استمرار الصكوك والتدابير الإضافية.

ولكن، كما ذكرت العام الماضي وما أود أن أؤكده مجددا اليوم، فإن جزءاً من ولايتنا هو ما قررته الجمعية العامة في الفقرة ١ من قرارها ١٣٩/٦٧: في أن ”ينظر [الفريق العامل] في مقترحات لوضع صك قانوني دولي لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم، بالاستناد إلى النهج الكلي المتبع في الأعمال المضطلع بها في ميادين التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان وعدم التمييز والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة“. وإضافة إلى ذلك، طلب القرار من الفريق العامل في الفقرة ٢ منه ”أن يقدم إلى الجمعية العامة، في أسرع وقت ممكن، مقترحا يتضمن جملة أمور منها العناصر الأساسية التي يتعين أن يتضمنها صك قانوني دولي لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم التي لا تتناولها الآليات القائمة بصورة كافية مما يستلزم مزيدا من الحماية الدولية“.

وأعتقد أننا جميعا نعرف تماما أن في اتخاذ قرار، كما هي الحال بالنسبة إلى قرار الجمعية العامة ١٣٩/٦٧، عن طريق التصويت لا يعني أنه أقل قيمة من القرارات المتخذة بالتوافق. فهذه هي الممارسة السليمة التي تتبعها الأمم المتحدة منذ إنشائها، في الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى، وهي تجرى أيضا وفقا لميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي الذي نسترشد به في عملنا.

وعليه، ومن دون أدنى شك، فإن أحكام القرار ١٣٩/٦٧ هي جزء لا يتجزأ من ولاية الفريق العامل.

وخلال الدورات الست التي عقدها الفريق العامل منذ عام ٢٠١١، تمكنا من أن نعاود البحث في معظم جوانب حالة حقوق الإنسان لكبار السن على نطاق العالم.

وأتيحت لنا أيضا فرص لمناقشة تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة الصادرة عام ٢٠٠٢ ولأخذ العلم بالتطورات في العمليات الإقليمية المتعددة الأطراف بشأن وضع صكوك قانونية. وفي هذا الصدد، وخلال هذه الدورة، أُبلِغنا بتطورين حيويين: الأول هو اعتماد اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن في حزيران/يونيه ٢٠١٥، واعتماد الاتحاد الأفريقي في المستقبل بروتوكولا بشأن حقوق كبار السن.

ولكن كما ذكرت سابقا، إن تحديد الثغرات في السياسات أو أوجه القصور في تنفيذ الإطار القانوني القائم لا يشكل سوى جزء من مهمتنا. ويجب أن نفكر في ما هو أبعد

من ذلك وأن نستكشف التدابير التي يمكن اتخاذها على الصعيد الدولي لمعالجة الافتقار إلى حماية حقوق الإنسان لكبار السن.

لقد أطلق الفريق العامل مبادرات هامة عدة. فلنتذكر مثلا بأن مجلس حقوق الإنسان استحدث، نتيجةً لمناقشاتنا في دورات سابقة، آلية خاصة. فللعام الثاني على التوالي، أتيحت لنا الفرصة للتعاطي مباشرة مع الخبيرة المستقلة روزا كورنفيلد – ماتي التي أشكر لها مشاركتها.

إن ولاية الخبيرة المستقلة مكمِّلة لولاية الفريق العامل: فهي لا تتعارض معها أو تمثل تكراراً لها. وليس في ولاية الخبيرة المستقلة ما يغير ولاية الفريق العامل، وفي رأيي لا حاجة بنا إلى أن ننتظر التقرير النهائي للخبيرة المستقلة كي نحرز تقدما في تنفيذ الولاية التي أناطتها بنا الجمعية العامة.

وخلال الدورة الحالية كررت وفود عدة تأكيد مقترحات محددة لمعالجة الثغرات في التنفيذ والمعلومات والرصد التي حددها الفريق العامل خلال السنوات الأربع الماضية. وفي ما يلي بعض من تلك المقترحات:

(أ) أن تدرج هيئات المعاهدات في ولايات كل منها مسألة حقوق الإنسان لكبار السن، مما يستتبع طلب الحصول على معلومات من الدول تمهيدا لإدراجها في استعراضاتها الدورية بغية تيسير إبداء الملاحظات الختامية وتسليط الضوء على القضايا المتصلة بالشيخوخة في ملاحظاتها العامة؛

(ب) أن تنظر آليات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان في القضايا المتصلة بحقوق الإنسان لكبار السن في ولاياتهم؛

(ج) أن تستخدم الدول الأعضاء الاستعراض الدوري الشامل على أفضل وجه لمعالجة القضايا المتصلة بالشيخوخة؛

(د) أن تتضمن صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أهدافا ومؤشرات متصلة بكبار السن؛

(هـ) أن تدرج الدول الأعضاء عبارات تتعلق بحقوق كبار السن في قرارات ووثائق مختلف الهيئات الحكومية الدولية؛

(و) أن يُسلَّط الضوء على حقوق كبار السن في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، أتيحت لنا الفرصة لإجراء تبادل للآراء بشأن أهمية وضع

مؤشرات مناسبة. إننا نعي أن أهداف التنمية المستدامة متفق عليها أصلا، لذا فما نحن في حاجة إليه الآن هو وضع إطار للمؤشرات يكون سليما من الناحية المنهجية، وذا صلة وقابلا للقياس، ومناسب التوقيت، يسهل الوصول إليه وسهل التفسير. وينبغي للمؤشرات أن تشمل جميع فئات السكان وأن تكون مراعية للعمر. ومن الضروري أن نبوِّب البيانات ونحدد المؤشرات الأكثر ملاءمة لقياس الخصائص المتصلة بكبار السن؛

(ز) أن تعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على إعداد تجميع شامل من الصكوك القانونية الواجبة التطبيق.

وأعتقد أن هذه المقترحات محددة بشكل جيد وأوصي بقوة بتقديمها إلى الجمعية العامة والهيئات المختصة الأخرى تمهيدا لاتخاذ إجراء بشأنها. وآمل في أن تكون الوفود منفتحة على النظر في تلك القضايا عندما نفاوض بشأن القرار المحدد المتعلق بالشيخوخة في الدورة السبعين للجمعية.

وفي العام الماضي، دعوتُ في ملاحظاتي الختامية الفريقَ العامل إلى العمل على مسارين متوازيين: مواصلة تحديد الفجوات في التنفيذ، وبدء العمل لبلورة عناصر صك قانوني دولي جديد.

وفي هذا العام، تلقينا عددا من المقترحات التي تتضمن عناصر محدَّدة لوضع صك قانوني دولي من أجل حماية حقوق الإنسان لكبار السن. ويمكن لهذه الإسهامات وغيرها من الإسهامات التي يمكننا الحصول عليها في الأشهر المقبلة أن تشكل الأساس لعملنا المقبل على وضع صك قانوني محتمل.

إنني أعي تماما أن ثمة بلدانا لا تود الحديث عن اتفاقية، وأنا أستعمل عبارة ”اتفاقية“ عمداً لأنني مقتنع بأنه ينبغي لنا أن نعتاد على التفوه بها في هذا الفريق العامل بكل راحة ضمير.

وفي الوقت نفسه، إنني أعي أيضا أن عددا متزايدا من الوفود وأن صوت إجماع واضح صادر عن المجتمع المدني يطلبان منا الاضطلاع بمهمة وضع اتفاقية. فهل يمكننا أن نستمر في تجاهل تلك الدعوات؟ وهل يمكننا تجاهل هذا الجزء من ولايتنا؟ جوابي لهذين السؤالين هو لا. لا واضحة لا لبس فيها.

لذلك أدعوكم جميعا إلى بدء العمل على نص صك قانوني.

يمكننا أن نناقش ما إذا كان هذا الإطار هو الأنسب الذي يمكن أن تجرى فيه المفاوضات، أو ما إذا كان ينبغي لنا أن ننشئ لجنة خاصة أو فريقا عاملا مخصصا أو أي هيئة

أخرى. يمكننا أن نناقش طرائق هذه المفاوضات. يمكننا أن نناقش توقيت المفاوضات والإسهامات التي يمكن استخدامها أساسا لعملنا في المستقبل.

لكن ما لا يمكننا القيام به هو الاستمرار في القول إن الأمم المتحدة ليست المكان المناسب للتفاوض بشأن اتفاقية محددة متعلقة بحقوق كبار السن. لقد فاوضت المنظمة كل الصكوك القانونية المتعددة الأطراف لحقوق الإنسان السارية حاليا. إن المقاربة التي اتبعناها لبناء هذا الهيكل المميز لحقوق الإنسان كانت مقاربة تدريجية، إلا أن الهدف النهائي منذ البداية كان ضمان أن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها يشملان جميع البشر، من دون أي نوع من أنواع التمييز.

هذه هي، في رأيي، الخطوة الطبيعية التالية على المسار الطويل الذي بدأ باعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

إنني أدعوكم إلى بذل هذا الجهد الجماعي لصالح أكثر من بليون من كبار السن اليوم وأكثر من ستة بلايين من كبار السن في المستقبل. ينبغي لهذه القضية أن توحدنا لا أن تفرق بيننا. لقد قمنا بذلك في الماضي ويمكننا القيام بذلك مجددا الآن.

وقبل أن أختم، أود أن أشير إلى دور المجتمع المدني ومشاركته في أعمال الفريق العامل. لقد بعثتم لنا برسالة واضحة. وأود أن أؤكد لكم أننا استمعنا إلى مواقفكم وأخذنا علما بطلبكم بدء عملية التفاوض بشأن الاتفاقية.

سنواصل التعاطي مع المنظمات غير الحكومية العاملة مع كبار السن وتلقي اقتراحاتها والتماس مشورتها. وأود أن أؤكد مجددا اقتراحي بإدراج ممثلي المجتمع المدني لبلداننا ومناطقنا في وفودنا الوطنية.

في رأيي، لقد حدد الفريق العامل بشكل واضح أن وجود أمثلة عدة على انتهاكات حقوق الإنسان لكبار السن موجودة في كل مكان. ولا ينبغي القبول بهذه الانتهاكات أو التسامح معها. ويجب علينا الآن أن نبتّ في كيفية ترجمة هذا الالتزام إلى إطار أكثر ملاءمة للحماية الدولية. فنتيجة تعطيل عمل القواعد الدولية هو انعدام لحماية حقوق كبار السن.

ينبغي لنا أن نصغي لما قالته إليونور روزفلت، التي كما تعلمون كانت قوة الدفع وراء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: ”التمسك بالأمل أذكى من الارتعاد خوفا، تماما كما أن المحاولة هي أذكى من عدمها. فإن كان من أمر واحد نعلمه علم اليقين هو أن ما من أحد كان يقول ’لا يمكن القيام بذلك‘ تمكّن يوما من تحقيق أي إنجاز“.

خامسا - جدول الأعمال المؤقت لدورة العمل السابعة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة

٣٦ - في الجلسة السادسة، المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، أدلى الرئيس ببيان بشأن جدول الأعمال المؤقت لدورة العمل السابعة للفريق العامل.

سادسا - اعتماد التقرير

٣٧ - اعتمد الفريق العامل، في جلسته السادسة، المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، مشروع التقرير عن دورة عمله السادسة (A/AC.278/2015/L.1).